

قراءة في الاتجاهات النظرية والمفاهيمية للتنمية المستقلة

د. علة مراد

جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر

ملخص:

لقد بات من الجلي أنه ومن أجل إحياء وبعث تنمية حقة، تنمية مستقلة معتمدة على الذات انطلاقاً من نقطة استقلال في القرار الاقتصادي والسياسي للدولة، والاعتماد على الموارد المحلية في إنجاز خطط التنمية المستقلة، لهو ضرورة حتمية بعد أن ذاقت هذه الدول مرارة الاتكال والالتكالية على الخارج في صياغة برامجها التنموية وفي تمويلها بل وحتى في قراراتها، فالتنموية والدعم الخارجي لم يؤدي بالدول النامية إلا إلى المزيد من تعطيل الكثير من المشاريع الوطنية الطموحة، وهذا لسبب بسيط هو عدم دخولها في حيز اهتمامات أولئك الممولين الأجانب.

ضف إلى ذلك، أن استيراد أنماط تفكيرية جاهزة لا تتطرق من تشخيص الواقع، لن يكتب لها الفشل فقط في حل المشاكل المطروحة لهذه الدول، وإنما سيزيدها تعقيداً وتعقيداً. وهنا أضحت التنمية المستقلة (لا المستغلة) بمفهومها الحديث ضرورة تمليها الظروف وتقتضيها تطلعات الشعوب لتحقيق مستويات مقبولة من الحياة الكريمة.

وسنعكف في مداخلتنا هذه على تجلية اللبس المفاهيمي من خلال رصد إطار نظري محكم لمفهوم التنمية المستقلة وفصلها عن باقي التنميات -سواء الاقتصادية منها أو المستدامة-، وهذا طبعاً من خلال تبويب ورقتنا البحثية إلى أربعة محاور، جاءت على النحو الآتي:

أولاً: موقع التنمية المستقلة من أدبيات التنمية.

ثانياً: التنمية المستقلة : الغايات والتوجهات.

ثالثاً: التنمية المستقلة بين المؤشرات، المواصفات والمقومات.

رابعاً: مقارنة: التنمية المستقلة والعولمة.

Abstract:

It has become evident that in order to revive and sent a true development, independent development self-reliant from point independence in economic and political decision of the state, relying on local resources in the completion of development plans independent, is an absolute necessity after tasted these countries bitterness of dependency and dependency on the outsidein the formulation of development programs and funding, and even in its decisions, funding and external support did not lead to developing countries only further disrupt a lot of ambitious national projects, and this for the simple reason is the lack of entry into the concerns of those foreign financiers.

Row, that the importation of analytical ready patterns do not proceed from diagnosis reality. Not only writes her failure in solving the problems posed for these countries, but will increase them complex. Here become independent development (not utilized) in the modern sense of the necessity dictated by the circumstances, are necessary to the aspirations of the peoples to achieve acceptable levels of a decent life.

أولاً: موقع التنمية المستقلة من أدبيات التنمية

1. في مفهوم التنمية المستقلة¹:

إن الناظر في صيرورة حقل دراسات التنمية يجد أن هذا الحقل قد ولد ناقص النمو، غير مكتمل المعنى، أو واضح الحدود، ولعل تحليل التطور الذي مر به المفهوم المحوري للحقل ذاته، أي مفهوم "التنمية" وما لحق به من إضافات يؤكد هذه الفرضية، ففي البدء كانت التنمية كلفظ ومفردة تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية، وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية الأساسية، أي أن هذا المفهوم - على الرغم من ادعائه الشمول من خلال تعدد أشكال التنمية ومجالاتها السياسية والاقتصادية... الخ، قد تم مبكراً استلابه من جانب علم الاقتصاد على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وأصبحت التنمية تطلق حاملة معاني الشمول لكل أبعاد المجتمع، ولكن الدلالة الاقتصادية فحسب بمؤشراتها المعروفة هي القاسم المشترك. وهنا جاءت المرحلة الثانية من تطور هذا المفهوم وهي المرحلة التي أضيف فيها إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول، فأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة، وكأن معنى لفظة التنمية بدون إضافة لفظة الشاملة لم يكن يدل على الشمول. وكان يقصد بمفهوم التنمية الشاملة تلك العملية التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع وتغطي مختلف المجالات والتخصصات، وتتقاطع مع مجمل العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من ظهور مفهوم التنمية الشاملة فإن الدلالة الأولى لمفهوم التنمية بقيت أسيرة الأبعاد الاقتصادية والمادية لعملية تطوير المجتمعات وترقيتها، فالتعليم يقاس بالبنية المادية وليس بالتنشئة الاجتماعية ومضمونها الثقافي والأخلاقي، والاقتصاد يقاس بسوق العمل والتنافسية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وليس بمعايير عدالة التوزيع وتطوير وزيادة القدرات والموارد في علاقة ندية مع السوق العالمي.

وإذا كان مفهوم التنمية "الشاملة" قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية في صياغته الأولى، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والإستراتيجي للمفهوم؛ إذ ظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في العالم الثالث للنموذج الحداثي الصناعي الغربي، ويحمل أيضاً أحكاماً قيمية تقضي بدنو وتواضع باقي الثقافات والحضارات أمام الحضارة المهيمنة في رؤاها للاقتصاد والإدارة، بل فوق ذلك وقبله ظل هذا المفهوم يوظف أو يؤدي إلى توظيف طاقات وقدرات مجتمعات معينة لتتقني خطى مجتمعات أخرى، حيث يتم استنزاف مواردها

وعقولها لخدمة دول ومجتمعات مركزية في ظل علاقة تبعية؛ لذا ظل مفهوم التنمية -حتى وإن زاد عليه وصف "الشاملة"- يتسم بالشمول ويرسخ تقسيم العالم إلى مركز وهامش، إلى متقدم ومتخلف، إلى تابع ومتبوع، إلى منتج للتكنولوجيا والأفكار والنظم ومستهلك لها؛ ولذلك برزت الحاجة إلى معالجة هذا القصور وإعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة، وفي نفس الوقت تتحرك بصورة تتسق مع إطارها الجغرافي، ومحيطها الاجتماعي، والثقافي، والحضاري، وهادفة إستراتيجياً إلى خدمة المجتمع والإنسان الذي يعمل لها ويسعى لتحقيقها، ومدركة لمجمل أبعاد المعادلة الدولية القائمة. وهنا ظهر مفهوم التنمية "المستقلة" ليحاول فك الارتباط مع الخارج ويدفع عملية التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره وأبعاده، وليعيد التذكير بتصادم المصالح أو تعارضها أو اختلافها بين المركز والهامش أو بين المتقدم والمتخلف، وليؤكد على الأبعاد الذاتية للتنمية، وليتجاوز إشكالية القصور الجغرافي لمفهوم التنمية السابق سواء في صورته الأولى أو بعد أن أضيفت إليه "الشاملة"، فيقيم التوازن بين شبكات متعارضة من المصالح يمكن محورتها حول "الذات" بكل أبعادها ودلالاتها ومعانيها و"الآخر" بكل أشكاله وبكل ممثليه المندرجين في أطره المصلحية.

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستقلة الذي يمكن اعتباره "الجيل الثالث" لمفهوم التنمية المولود ناقص النمو مشوه البنية، فإن هذا الإصدار الثالث لم يفلح في أن يكون الأخير، فقد ظلت هناك أبعاد ناقصة في هذا المفهوم نالت من شموله وإمكانية تعبيره عن حركة نهوض حضاري شامل، وأثرت بصورة مباشرة على قدرته على وصف الواقع والتعاطي معه وانتشاله من مأزق التخلف، بل جعلت مفهوم التنمية سواء في طوره الأولي أو في مرحلته الشاملة أو مرحلته المستقلة، جعلت هذا المفهوم يحمل في طياته نواقض ذاته، وبذور فناءه وعوامل فشله، بل قد لا يكون الأمر مجافياً للحقيقة إذا قلنا إن مفهوم التنمية أصبح لا يعكس مقاصد التنمية بل ويعمل ضدها، والدليل على ذلك فشل العديد من الخطط والبرامج التنموية، والصيحات التي انبعثت من مختلف جنابات الأرض تدعو للحفاظ على البيئة، وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية التي أحدثها نموذج التصنيع الذي تحاكيه جهود التنمية والذي سبب مشاكل تمتد من ثقب الأوزون حتى الارتفاع في سخونة الأرض مروراً بتآكل الكساء الأخضر والتصحّر..

وهنا برز مفهوم آخر (رابع!) للتنمية هو آخر صيحاتها الآن، وهو مفهوم التنمية "المستدامة"، (وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك) ليبين كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة

دلالات وأبعاد مفهوم التاريخ والزمن لغلبة الفكر الحداثي لعصر التنوير على فلسفة العلوم الاجتماعية برمتها وتقديم الآني والعاجل على ما عداه لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بالمعيار الاقتصادي المادي، مثلما غابت عنها مفاهيم العدل في الإنتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والبعد الأخلاقي في هذا التصور، وهو ما يتطلب الوقوف عند حدود معينة في التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها.

2. التنمية المستقلة وإشكالية التعريف:

وقد عرفها الدكتور الأستاذ الدكتور نصر محمد عارف بأنها: "تنمية الإنسان والمجتمع بكل أبعاده ومستوياته ومن مختلف زواياه، من خلال الاعتماد بصورة أساسية على الممكن والمتاح من قدراته الذاتية وبتوظيفها التوظيف الأمثل المؤدي إلى تنميتها وتطويرها وإحسان الاستفادة منها " وذلك بهدف تحقيق أهداف الإنسان والمجتمع الذاتية النابعة من هويته وخصوصيته والتي تمثل طموحه ونموذجه الحياتي القادر على تحقيق الحياة الطيبة التي هي وسط بين الترف والفقر.

وقد تعددت الكتابات وتنوعت حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة، فقد رأى أول دعائها ومن صك مصطلحها "بول باران" في تحليله للمجتمع الهندي في كتابه: "الاقتصاد السياسي للتنمية". إن التنمية المستقلة تتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة. ومنذ كتب باران هذا والاجتهادات تتعدد حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة، وقد حددها الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" في مجموعة من المراحل بدأت بالاعتقاد بأن التصنيع بإحلال الواردات هو مفتاح التنمية، ثم تلاها إدراك أن إحلال الواردات خطأ، ومن ثم جاءت فكرة تنمية الصادرات على أساس أنها الحل الوحيد ثم اكتشف أنها وهم كبير، وأن النمو السريع للزراعة يقدم الرد على التخلف، ثم سيطر الإدراك بأنه لتقادي خطورة الفائض السكاني الذي قد يكتسح عملية التنمية فلا بد من ضبط النمو السكاني، وأخيراً برز مفهوم إعادة التوزيع. وعلى الرغم من تعدد الإسهامات سواء حول مفهوم التنمية المستقلة أو المستدامة أو الشاملة إلا أنها جميعاً تركز بصورة أساسية على مخرجات عمليات التنمية أكثر من تركيزها على مدخلاتها ما عدا إسهامات كل من: - أنور عبد الملك الذي أكد على ضرورة النظر إلى عملية التنمية على أساس أنها تهدف إلى تحقيق نهضة حضارية شاملة. وإسماعيل صبري عبد الله الذي رأى أن التنمية هي عملية شاملة تفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري. كذلك إسهامات عادل حسين الذي رأى أن عملية التنمية هي عملية شاملة وأن

الاستقلال فيها يبدأ من الاستقلال في النموذج التنموي بكامله بأكثر من مجرد الاستقلال في التطبيقات والسياسات والوسائل.

وهنا يقول الدكتور سعد حسين فتح الله " أنه من الخطأ فهم التنمية المستقلة على أنها الاعتماد فقط على الموارد المتاحة محلياً قياساً على تجارب سابقة كتجربة الاتحاد السوفيتي أو اليابان في بداية عملية التنمية فيهما. وذلك أن هناك العديد من الدول بما فيها اليابان ذاتها لا تملك من الموارد المحلية ما يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية، وهناك دول لا تملك من الموارد إلا مورداً واحد أو اثنين ومن ثم لا تستطيع إشباع حتى حاجاتها الأساسية". ومن هنا فان التنمية المستقلة ليست مرادفاً للانغلاق والتقوقع على الذات، بل على العكس هي حالة من الفعالية والتفاعل من موقع الفعل لا الانفعال. والمقصود هنا أن الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانيات هي بداية تحقيق الاستقلال الحقيقي بالخروج من الاستعمار الهيكلي الذي فرض على مجتمعات العالم الثالث خلال القرون الثلاثة الأخيرة، وهو ذلك النوع من الاستعمار الذي قام بعملية فك وتركيب لمجتمعات العالم الثالث بالصورة التي تحقق مصالح الدول الأوربية. ففرض على بعضها زراعة أصناف معينة لا لأنها تريدها وإنما لأن المستعمر يحتاجها. فالجزائر الدولة الإسلامية لا تحتاج الكروم لصناعة النبيذ بمقدار احتياجها القمح لإطعام الجائعين وهكذا، والخطوة الثانية هي إعادة اكتشاف الموارد الوطنية التي أهملها الاستعمار لأنه لا يحتاج إليها في تلك المرحلة. فالدول التي صنفت على أنها دول نفطية لديها من الموارد الأخرى ما يجعل إنسانها فاعلاً قادراً، وليس إنساناً ريعياً مستهلكاً مترفاً يعيش على عوائد النفط وما أن تتوقف أو تقل سيكون في مهب الريح، أو يرجع راعياً للابل إن كان سيظل هناك إبل أو كان سيكون هو قادراً على الرعاية والرعي حينذاك. ومن ثم فإن الاستقلالية في الموارد يستلزم بداية تحديد الموارد الفعلية المتاحة ثم تحديد أفضل الطرق، والإمكانيات المتاحة والممكنة لتوظيفها بما يخدم نموذج التنمية المستقل، وبما يحقق إشباع الحاجات المستقلة للمواطنين، ثم بعد ذلك يتم استغلال هذه الموارد بالطريقة التي لا توقعها في أسر القوى الدولية الكبرى، وأيضاً بالطريقة المتلائمة مع عملية تجددتها الذاتي، ودورها الحيوية أو بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها. وبعد ذلك يتم النظر في تبادل الموارد الطبيعية والبشرية مع باقي دول ومجتمعات العالم بصورة حرة تلقائية متوازنة. في فضاء إنساني يقوم على الاعتماد المتبادل وليس التبعية وعلى الاستفادة المتبادلة وليس الاستغلال وعلى التوازن والعدل وليس التدليس والظلم والجور².

ثانياً: التنمية المستقلة: الغايات والتوجهات

1. **غايات التنمية المستقلة ووسائلها**³: الغاية الأساس للتنمية المستقلة في الوطن العربي هي تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه الإنساني وتعظيمه باستمرار. وفي منظور الوقت الراهن، يتعين أن تحظى الغايات الفرعية التالية بأولوية حاسمة:

- توفير السلع العامة الأساسية وضمان الأمن الغذائي والمائي.
 - محاربة أدواء المسار التنموي العربي الراهن مثل الفقر والبطالة والفوارق الطبقية الفاحشة الناجمة عن سوء توزيع الدخل والثروة. وهو ما يتطلب ترقية الكفاءة الإنتاجية للمواطن وللاقتصاد العربي، والسعي في تحقيق تكامل الاقتصادات القطرية العربية.
 - ضمان التناغم مع البيئة حرصاً على دوام التنمية.
- وثمة وسائل أربعة لبناء التنمية المستقلة:

أولها: وأهمها إقامة التنظيم المجتمعي الذي يمكن أن يحمل غايات التنمية في الوطن العربي. وهو ما يتحقق في تضافر قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني) مع خضوعها لمعايير الحكم الصالح على أن يعرف على نحو يتسق مع غايات المشروع حتى لا يضيع في خضم معايير تفرضها قوى الهيمنة العالمية. فلقد تبين أن إقامة التنمية بالاعتماد أساساً على قطاع خاص منفلت ليس إلا سراباً خادعاً يحمل في طياته خدمة مصالح القوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي. وعليه، لا بديل من دورٍ مركزي لدولةٍ فاعلة وقادرة في مسيرة التنمية المستقلة تضطلع بمهمة ضبط النشاط الاقتصادي والإنتاجي وربطه بالمصلحة العامة، بما في ذلك ضبط نشاط قطاع الأعمال العام. ويتفرع عن هذا النمط من "الاقتصاد المختلط" الحاجة إلى قيام جهد تخطيطي من قبل الدولة.

ثانيها: بناء الطاقات الإنتاجية العربية، الذي يستلزم تنمية الموارد وتعبئة الانتاج المحلي وضمان أقصى استفادة من رأس المال البشري العربي في الداخل، مع العمل على توظيف الإمكانيات العربية الهاربة، سواء في صورة رؤوس أموال نازحة أو طاقات علمية بشرية مهاجرة.

وثالثها: بناء آليات التكامل العربي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وبوجه خاص في ترقية الإنتاجية وتعظيم التنافسية. والمقولة الشائعة إن غياب الإرادة السياسية لدى الأنظمة الحاكمة هو المعوق الأساس لتحقيق هذا التكامل، وتشير تجارب تحرير التجارة إلى أن المسؤولية تمتد لتطول قطاع الأعمال من صناع وتجار أرادوا أن يفتح الآخرون أسواقهم بينما صمموا على قوائم

طويلة من الاستثناءات. كذلك يجب التنبيه إلى المعاداة الخارجية لاستخدام التكامل أساساً للتنمية مستقلة.

ورابعها: مواجهة المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تطرح نموذجاً اقتصادياً يفتح أمام عابرات القوميات ورأس المال والتكنولوجيا الأجنبية، وتقديم نموذج تنموي مستقل بديل يحظى بمؤازرة شعبية، ويخرج من مصيدة المعونات والمساعدات المشروطة، ويعيد تحديد دور صندوق النقد الدولي في إدارة الاحتياطات الدولية، وينقل الكثير من وظائفه الإشرافية التي تمس السياسات الوطنية إلى مؤسسات قومية أو وطنية بديلة.

2. توجهات إستراتيجية من أجل التنمية المستقلة⁴:

إن إمكانات الوطن العربي من أجل بناء التنمية المستقلة هائلة على صعيد موارده الطبيعية (الطاقة والمائية والزراعية،..)، وموارده البشرية (اليد العاملة النشطة)، وأرصده المالية، وسوقه القومي. وهو يحتاج اليوم، وفي الأفق المستقبلي القريب والمتوسط، إلى تعزيزها وتنمية القدرة على استخدامها الاستخدام الأمثل من خلال تنمية الرأسمال المعرفي والعلمي لديه وتعظيمه عبر بناء منظومة حيوية لاكتساب المعرفة في الوطن العربي. ونحن نعتقد، من منظور نهضوي، أن التربية يمكن أن تكون قاطرة للتقدم مثلما كانت دائماً في كل المجتمعات التي أنجزت تنميتها. وتنطلق هذه النظرة النهضوية إلى دور المعرفة في التنمية والتقدم من توجهات إستراتيجية ثلاثة:

- يتمثل التوجّه الأول في بناء رأسمال بشري راقٍ النوعية. والسبيل إلى ذلك:
- تعميم التعليم الأساسي وإطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنواتٍ على الأقل.
- إحداث نسقٍ مؤسسيٍّ لتعليم الكبار مستمرٍّ مدى الحياة.
- إيجاد وسائل، داخل مراحل التعليم كافة، تكفل ترقية نوعية التعليم بما يجعله مستوفياً معايير التكوين الراقٍ في المجتمعات المتقدمة. ولا مناص، من أجل ذلك، من أن توفّر البلدان العربية موارد أضخم للتعليم وأن تزيد من كفاءة استغلالها.

والتوجّه الثاني متمثل في صوغ علاقة تضافر قوية بين التعليم وبين المنظومة الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يترابط فيه التعليم مع التنمية، ويتحوّل إلى أولوية في عمل الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ومع أنه يصعب أن يقوم حافز الربح أساساً للوفاء بحاجات الفئات الاجتماعية الفقيرة من التعليم، إلا أن تحسين تراكم الرأسمال البشري يمكن أن يستفيد من

نظام تعليم وطني وقوي، غير حكومي، لا يتبعاً الربح في المقام الأول. والضمان لذلك أن تتولى أجهزة رقابية قوية - تشترك فيها الدولة والمجتمع المدني - ضبط التعليم الربحي وضمان جودته وأهدافه الوطنية.

على أنه من الضروري أن ينظر إلى العلاقة بين التعليم وبين المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا تقف عند جعل التعليم مطلباً لرفع مستوى الإنتاجية، بل تعتبر التعليم ركناً أساسياً من أركان نوعية راقية للحياة، تتيح للإنسان التمتع بطيبات الحياة والإسهام في بناء نهضة حضارية متجددة.

والتوجه الثالث متمثل في إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي يقوم على أساس شراكة قوية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لأن الحاجة أضحت ماسة اليوم إلى قيام سلطة تعليمية فوق - قطرية وفعالة على الصعيد العربي. وسوف يكون من المهام الأولى لهذه السلطة مواجهة الاختراقات الأجنبية لمنظومة التعليم التي من خلالها تتوارى اللغة العربية وتحل محلها قيم مجتمعية غريبة تقود إلى تفتت المجتمعات المحلية.

إن هذه التوجهات الإستراتيجية هي عينها التي تحكم الرؤية إلى قطاع البحث العلمي والتقني ودوره المركزي في عملية التنمية، والحاجة إلى تطوير هذا القطاع على الصعيد الوطني وعلى الصعيد العربي لسد احتياجات الوطن العربي والحد من اللجوء إلى استيراد ما يمكن توفيره ذاتياً من خبرة علمية ومن تقانة. كما أن العجز الذي يعانيه الوطن العربي في مجال الرأسمال البشري عالي النوعية، وفي قطاع البحث العلمي، فضلاً عن رؤوس الأموال، يمكن تغطيته باستعادة الكثير من الكفاءات العربية المهاجرة ورؤوس الأموال والاستثمارات النازحة. ويتعين بناء سياسة في هذا المجال قائمة على الأسس التالية:

- تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها.
- إنشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات مع بقائها في الخارج.
- دعم البلدان العربية لتنظيمات الكفاءات المهاجرة حتى تصبح شكلاً مؤسسياً لعلاقة ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين وأوطانهم.

على أن هذه السياسة ينبغي أن توازيها سياسة إستراتيجية أخرى عمادها العمل على الحد من هجرة الكفاءات إلى الخارج وذلك من خلال تعطيل الآليات الأساسية التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة هجرة

الكفاءات، وتوفير المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المناسب الذي يؤمن لها فرص العمل الكريم ويشجعها على البقاء في أوطانها.

ثالثاً: التنمية المستقلة بين المؤشرات، الموصفات والمقومات

تعتمد التنمية المستقلة على مجموعة من المؤشرات، وهي ⁵:

1. مؤشرات الفجوة الداخلية: هذا المؤشر يعنى أو يعكس مدى الاعتماد على المصادر المحلية في تمويل مشاريع التنمية، وكلما كانت النسبة مرتفعة أو مكتملة 100% دل ذلك أن هذا البلد حقق الاستقلال في الإنماء الاقتصادي.

استهداف معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي يتطلب حجم كبير من الاستثمارات. الأمر الذي يستلزم توفير مدخرات كبيرة، ويعتمد النجاح في هذا الأمر على مدى فعالية وكفاءة الوسائل والسياسات المختلفة التي تنتهجها الدولة.

2. مؤشرات الفجوة الخارجية: وهي تتضمن مجموعة مؤشرات فرعية منها:

(أ) مؤشر الانكشاف التجاري للدولة:

وهذا المؤشر يعنى قياس نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلى، وارتفاع هذه النسبة يعنى كبر حجم الاعتماد على الخارج وبالتالي التأثير في مسيرة البلد النامي وانتفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد.

(ب) **مؤشرات نسبة الصادرات إلى الواردات:** يعنى هذا المؤشر مدى تمكن البلد النامي من الاعتماد على الموارد التي يحصل عليها من صادراته (سواء كانت أولية أو مصنعة) لمقابلة متطلباته من والاستيرادات التي لا يمكن توفرها محلياً بالطريقة التي لا تضطره إلى اللجوء لوسائل أخرى في تمويل استيراداته مثل القروض أو المساعدات التي سوف تؤثر في استقلاله الاقتصادي.

(ج) **التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:** التعامل التجاري مع دولة واحدة ستزيد من تبعية الدولة النامية إلى الدولة المتقدمة ، وهذا ينطبق أيضاً على التعامل مع مجموعة محددة من الدول دون غيرها. مثل التعامل مع الدول المتقدمة بشكل يفوق التعامل مع الدول النامية.

د. التوزيع السلي للصادرات والواردات: يؤثر سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية الاعتماد على تصدير سلعة واحدة وبالتالي محاولة تنويع هيكل الصادرات أمر حيوي يحقق استقلالية التنمية الاقتصادية. وكذلك الحال في شدة الاعتماد على استيراد سلعة واحدة أو مجموعة محددة من السلع يؤثر سلباً على مدى استقلال التنمية الاقتصادية

3. **مؤشر الدين الخارجي:** من المعروف أن العلاقة بين الدين الخارجي والاستقلال علاقة عكسية. إذ يترتب على تزايد حجم الدين شروط تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة مما ينفى استقلالها الاقتصادي بل والسياسي أيضا .

4. **مؤشر الأمن الغذائي:** تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الغذائية الضرورية مؤشر مهم جداً لقياس التنمية المستقلة، لأن تزايد الاعتماد على الخارج في الحصول على هذه السلع ينفى الاستقلال الاقتصادي ويرهن إرادة البلد إلى الدول المتقدمة التي تصدر هذه السلع.

5. **مؤشر التبعية الصناعية:**

أ. **مؤشر والاستيرادات الاستثمارية:**

يُقاس بنسبة هذه والاستيرادات إلى إجمالي الاستثمار المتحقق في فترة ما، إضافة إلى نسبتها إلى إجمالي والاستيرادات، إن شدة اعتماد البلد على الخارج في الحصول على الاستثمارات التي تعد مهمة جداً لاستمرار عملية التنمية من شأنها فقدان البلد النامي استقلال اقتصاده.

ب. **مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة برأس مال أجنبي:**

اعتمدت الدول المتقدمة هذه السياسة لربط الدول النامية وزيادة تبعيتها لاستنزاف الموارد المختلفة . وذلك عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تقيم المشاريع الحيوية.

6. **مؤشرات العلاقات الخارجية:**

أ. **مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية:** رغم تسابق الدول النامية لتحسين علاقاتها مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إلا أن التجارب أثبتت إن هاتين المؤسستين الدوليتين تعملان لتحقيق مصالح الدول المتقدمة عبر الشروط التي تفرضها على الدول النامية والتي تهدف إلى ازدياد تبعيتها الاقتصادية.

ب. **مؤشر العلاقة بين البلدان النامية:** هذا المؤشر نظري لا يمكن تحديده أو قياسه وإمكانية حدوثه صعبة جداً لعدم توافر المعلومات في ظل الصراعات والنزاعات بين هذه الدول في هذه الأيام ومن البديهي يمكن القول إن زيادة وقوة العلاقة بين البلدان النامية تعطى إمكانية أكبر لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة إذا وصلت العلاقة إلى مستوى التكامل أو الوحدة.

ويحدد الباحث إيهاب شوقي في مقال له بعنوان: "القومية والتنمية المستقلة" توصيفاً لما

يجب أن تكون عليه التنمية المستقلة⁶:

- يجب أن تكون تنمية متمحورة حول الذات لمواجهة النهب الاستعماري والاستغلال التي تتعرض له الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ومن خلال التبادل التجاري الدولي غير المتكافئ.
- يجب أن تسعى إلى تحقيق الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن، من أجل القضاء على التفاوت في المجتمع.
- ضرورة المشاركة الشعبية في إقرار وتنفيذ خطة التنمية.
- استخدام التكنولوجيا الملائمة للظروف الاقتصادية ومستوى التطور الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني.
- الحفاظ على الهوية الحضارية للأمة العربية.

وبذلك نصل إلى النتيجة التي تعرف التنمية المستقلة بأنها الاعتماد على النفس.

وقد طرحت القوى القومية والتقدمية رؤية مناقضة لتوافق واشنطن تستهدف حماية مصالح الشعوب العربية على المدى الطويل وإخراجها من دائرة التبعية للرأسمالية المعولة. ولا تعتبر العناصر والمقومات الأساسية لهذه الرؤية جديدة تماماً فقد سبق أن طرحها جمال عبد الناصر مبكراً عام 1962 وتبنتها قوى قومية وتقدمية عديدة في مختلف الأقطار العربية وطورتها في مواجهة العولمة الرأسمالية. كما تبعتها مدرسة التبعية فقدمت رؤية متكاملة للتنمية المستقلة وكان آخر الأطروحات الرأسمالية في مواجهة هذه المواقف هو توافق واشنطن وسياسات الليبرالية الجديدة التي جسدت شروط صندوق النقد الدولي لإقراض الدول النامية ومنها الدول العربية.

وفي هذا السياق، يؤكد منظرو التنمية المستقلة المعتمدة على الذات أنها لا تعنى أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ، وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقالياً ومحسوباً في كل الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعه كل دولة على طريق التقدم. وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية في دول الجنوب، وبقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما اندفعت على طريق التحرر العمومي المتسرع.

ويركز نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات على عدد من المبادئ التي يسعى نموذج الليبرالية الجديدة إلى محوها مثل الانتقائية، والتمييز، والتدرج في فتح السوق الوطني بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية.

بعبارة أخرى، من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقة بعناية، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة، وإما لأنها توسع القاعدة التعددية

للاقتصاد، أو لأنها تسهم في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان ، وإما لأنها ذات أهمية إستراتيجية في بناء قطاع صناعي قوى يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو الإقتصادي وهناك اتفاق عام بين أنصار نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات أنه بدون تولى القوى صاحبة المصلحة السلطة السياسية فإنه لا يمكن السير في هذا الطريق. من المهم هنا أن يكون في السلطة تحالف إجتماعي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين والحرفيين والطبقة الوسطى عموماً وقطاع من الرأسمالية المصرية المنتجة تتعارض مصالحه مع سياسات الليبرالية الجديدة .

ويقوم نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات على عدة مقومات أساسية، وهي⁷:

1. إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلى مع استمرار الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.

2. دور أساسي للدولة والتخطيط يحقق:

▪ السيطرة على الفائض الإقتصادي ومركزته .

▪ ضبط الاستهلاك والاستيراد لرفع معدل الادخار المحلى .

▪ الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار .

▪ النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتكامل الأنشطة المرتبطة بها.

3. المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل كشرط للاعتماد على الذات واطراد التنمية.

4. انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج.

5. التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات لتعظيم الفائدة من تكامل أنشطتها الاقتصادية

والإنتاجية؟

رابعاً: مقارنة: التنمية المستقلة والعولمة.⁸

شهدت حقبة التسعينات من القرن المنصرم أحداثاً عظيمة غيرت بشكل جذري محددات ومعطيات النظام الدولي بمختلف أبعاده، مؤذنة بدخول عصر جديد. فقد أدي تحطم جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي واختفاء أحلافه العسكرية والاقتصادية، وانتهاء الحرب الباردة إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم والتسليم بمبادئ الليبرالية والديمقراطية التي كان يبشر بها النظام الرأسمالي مما دفع بفكوياما إلى إصدار كتابه ذائع الصيت نهاية التاريخ.

بيد أن تسارع الأحداث و مسار التشكل الذي عرفه النظام الجديد قد يدفعنا إلي تجاوز هذه النظرة التبسيطية الاختزالية لموضوع معقد ومتعدد الأبعاد بل قد نذهب أبعد من ذلك لنحكم بنهاية الجغرافيا لا نهاية التاريخ كما تصور فوكوياما. فقد أدي تسارع وتيرة العولمة و ما انجر عنها من

اتساع نطاق التبادل التجاري وسرعة انتقال رؤوس الأموال وتقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى جعل العالم قرية واحدة تنعدم فيها علي الأقل الحدود والفواصل المادية.

لقد أدى هذا التقارب غير المسبوق بين مختلف سكان المعمورة إلى الإحساس بالهوة السحيقة التي تفصل الدول المتقدمة التي تنعم شعوبها بالرفاهية و جودة الحياة و الدول المتخلفة التي تعاني ساكنتها من الفقر والبطالة و الأمية، وقد دفع هذا الإحساس إلى طرح سؤال التنمية من جديد و بشكل ضاغط وقوي.

لقد وصلت استراتيجيات التنمية التي اعتمدت في ظل الاستقطاب الحاد بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي إلى طريق مسدود و م تتمكن الدول النامية من الخروج من مصيدة التخلف التي لا تكاد تخرج منها إلا لتعود إليها. واليوم، تتطلع هذه الدول في ظل المعطيات الجديدة إلى تحقيق ما عجزت عنه في السابق خصوصا وأن الكثير من المعطيات قد تبدل بشكل كامل، فلم تعد الاستثمارات الأجنبية، علي سبيل المثال، موضع توجس وريبة وإنما موضع ترحيب ومصدر ثقة واطمئنان، وأصبحت الدول تتبنى السياسات الكفيلة بجذبها.

موازة مع هذه التغيرات العميقة في الاقتصاد العالمي، كان الفكر الاقتصادي أيضا يشهد مراجعة حقيقية ومحاولة لإعادة التأسيس. فقد أدت ظاهرة الكساد التضخمي وما ترتب عنها من نتائج إلى هز الثقة في النظرية الكينزية وقدرتها علي حل المشاكل المستجدة وقد طال الشك مختلف المدارس الفكرية الأخرى حيث تبين أن مبدأ كلما كان حضور الدولة أقل كان ذلك أحسن لم ينجح أيضا في النهوض بأعباء ومتطلبات التنمية وربما بسبب من ذلك يمكن أن نفهم إعادة الاعتبار لدور الدولة باعتباره محوريا لتحقيق النمو المستديم في إطار ما يعرف بنظريات النمو الداخلي التي تعتمد ميكانيزمات اقتصادية لتفسير النمو في الأمد الطويل.

ونظراً للتقاطع الحاصل بين مقومات التنمية المعتمدة على الذات (المستقلة) ونظريات النمو الحديثة في العديد من النقاط، فهل يمكن اعتبار هذه الأخيرة محتوى و تجسيدا للتنمية المنشودة وإلى أي مدي يمكن لهذه التنمية أن تحقق التأقلم المطلوب مع مقتضيات العولمة؟

1. التنمية المستقلة ونظريات النمو الداخلي: بعد سبات عميق، عادت دراسة النمو الاقتصادي لتتصدر المؤلفات والبحوث الماكرو اقتصادية. حيث تمكن بول رومير Romer من خلق نقطة انعطاف جديدة في مسار نظريات النمو. فبعد أن كانت النظرية النيوكلاسيكية للنمو (النمو الخارجي) تعتبر النمو منة من السماء وأن متبقي سولو Résidu de Solow يعود إلى عوامل

خارجية لا يمكن تفسيرها و أن مآل النمو في الأمد الطويل إلى الانعدام حيث تؤول الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى الصفر إذا آلت كميته إلى اللانهاية، بعد أن كان هذا هو التحليل السائد انطلق رومير من توسيع مفهوم رأس المال القابل للتراكم و أدخل تأثير الخارجيات لمنع الاتجاه المتناقص للإنتاجية الحدية لرأس المال. وقد تعزز هذا الاتجاه مع لوكس Lucas وبارو Barro وجروسمان و هلبمان Grossman et Helpman وآجيون وهويت Aghion et Howitt حيث ادخلوا متغيرات داخلية في النموذج كفيلة بتوليد النمو في الأمد الطويل.

فقد اعتمد لوكس علي أعمال بيكر Beker وشولتز Shultz وايزاوا Uzawa الرائدة في مجال نظرية رأس المال البشري ليقدم مساهمته المهمة في نظريات النمو المتمثلة في استخدام مفهوم موسع لرأس المال يضم إلى جانب رأس المال المادي رأس المال البشري الذي يتراكم وفق تكنولوجيا إنتاج مستقلة عن تراكم النمط الأول. وقد توصل هذا النموذج إلى أن تحقيق النمو علي الأمد الطويل يتطلب الاستثمار في مجال التعليم و تدخل الدولة لضمان المنطقة المثلي للموارد لصالح قطاع التعليم و إتباع السياسات التي تكفل ترقيته و كفاءته. و قد توصل المؤلف في نفس السياق إلى أن الدول التي تحقق مستوي مرتفعا من تراكم رأس المال البشري تكون أكثر أهلية لجذب الاستثمارات الأجنبية وأكثر قدرة علي التأقلم مع الظروف الصعبة، حيث يمكن للدول أن تنهض بسرعة بعد تدمير رأس مالها المادي جراء الحرب مثلاً نظرية التدارك أو التقارب Rattrapage/convergence لكنها لا تقدر علي ذلك إذا أصيبت في رأس مالها البشري جراء وباء مثلاً.

أما بارو فقد أدخل الإنفاق العمومي المنتج أو البنية التحتية كعامل إنتاج إلى جانب رأس المال الخاص ليستحث النمو المستديم. و قد توصل المؤلف إلى أن للدولة حجماً اقتصادياً أمثل يتعين تحقيقه حتى تتم معظمة النمو و بالزيادة عن هذا الحد يدخل الإنفاق العمومي في تنافس مع الإنفاق الخاص وهو ما من شأنه أن يبطئ النمو الاقتصادي.

من جانبهم جروسمان وهلبمان وآجيون وهويت اعتبروا رأس المال التكنولوجي هو القوة المحركة والدافعة للنمو الاقتصادي حيث يعمل الابتكار التكنولوجي سواء علي مستوي السلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية إلى خلق سلع جديدة أو نوعيات جديدة لسلع موجودة. ومن شأن هذا التمايز الرأسي والأفقي الذي يحدث بين السلع والخدمات المنتجة أن يدفع إلى المزيد من التوسع والابتكار وبالتالي إلى الاستدامة غير المحدودة للنمو الاقتصادي. وقد تم في هذا المضمار

استخدام نظرية التدمير الخلاق حيث يؤدي ابتكار وسائل أو سلع أو نوعيات جديدة من طرف مستثمر معين إلى القضاء أو الحد من الربح الذي كان يجنيه المتصدر في سوق السلعة موضوع التطوير و هكذا. أياً كان العامل المحرك للنمو، فإن نظريات النمو الداخلي تشترك في إعطاء الدولة مكانة رئيسية لتحقيق النمو، فتدخل الدولة مطلوب وأساسي سواء لتوفير التمويلات الضرورية للأنشطة الإنتاجية أو للتكفل بالأنشطة التي تدخل في عداد السلع العمومية أو لحماية الملكية الفكرية وضمان شروط المنافسة أو الحد من الأنشطة الضارة كتلك المتعلقة بالتلوث البيئي. كما أن هذه النظريات باعتمادها لعوامل قابلة للتراكم خلاف رأس المال المادي تدخل متغيرات كانت إلى حد قريب عامل تمييز بين النمو والتنمية.

لقد مثلت نظريات النمو الحديثة إطاراً نظرياً مهماً لمعرفة الآثار المترتبة على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة. ولأنها تبوأ الدولة مكانة مركزية في البنيات المعمارية لنماذجها وتولي أهمية خاصة للاستخدام الأمثل للموارد فإن الأخذ بهذه الأسباب (تراكم رأس المال المادي والبشري، تقسيم العمل، الابتكار التكنولوجي، البنية التحتية، تدخل الدولة) كفيل بتحقيق التنمية المعتمدة على الذات و خاصة الذات الجماعية التي تمكن من استغلال مكناات اقتصادات الحجم.

2. التنمية المستقلة (المعتمدة على الذات) والعولمة:

تمثل العولمة تحدياً حقيقياً لجميع دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، حيث أدّى تعميق عملية تدويل الإنتاج والتدفق السريع لرؤوس الأموال إلى مخاطر كبيرة لا قبل لهذه الدول بمواجهة آثارها منفردة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار هشاشة اقتصادات معظم هذه الدول وما تعيشه من فقر وجوع وبطالة وتدهور بيئي غير مسبوق وضعف في البنيات الإنتاجية وعدم تنوعها وعجزها عن امتصاص الصدمات. والأخطر من هذا كله أن تنامي هذه الظاهرة التي تطبعها المنافسة الشرسة قد يؤدي إلى تسجيل تراجع ونكوص إلى الوراء في مسار التقدم الذي تم قطعه في الفترات السابقة. ولئن كانت العولمة مصدر خوف أو قلق إلا أنها في الآن نفسه باعث على الأمل والتفاؤل لما تتيح له لمختلف الدول من فرص كثيرة للاستثمار وتدنية التكاليف وتشجيع الابتكار وتنمية المعارف. بيد أن انتهاء هذه الفرص واستغلالها الاستغلال الأمثل يظل رهين استجابة هذه الدول للتحديات الجديدة وقدرتها على بناء هياكل وخلق ظروف قابلة للتأقلم الإيجابي. وقد تفتنت العديد من الدول إلى هذه الحقيقة مبكراً فدخلت في تجمعات إقليمية على شكل مناطق حرة أو اتحادات جمركية أو اتحادات نقدية واقتصادية (النافتا - المركزير - الآسيان - الاتحاد الأوروبي...)،

ومن شأن هذه التجمعات أن تعمل علي تنسيق السياسات وتعزيز فرص التكامل وتجنب الآثار المترتبة علي تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية.

ولا يخفي ما تعنيه هذه التجمعات الجهوية من ضرورة الاعتماد الجماعي علي الذات لمواجهة هذا الانفلات وغياب الضوابط علي مستوي الأسواق العالمية. ولكيلا يكون هذا التجمع أو التكتل علي حساب البعض دون البعض الآخر يتعين علي كل دولة من الدول الأعضاء الأخذ بأسباب التنمية المعتمدة علي الذات وذلك بحشد الموارد الذاتية وتوجيهها لخدمة الأهداف النابعة من المصلحة العليا للدولة وخلق شراكة متوازنة ومزدوجة: داخلية بين الدولة والقطاع الخاص وخارجية بين وكلاء الاقتصاد الوطني ونظرائهم في الدول الداخلة في اتفاقيات الشراكة، يضاف إلى هذا تصيد الفرص الثمينة التي توفرها العولمة لتعظيم المنافع والحد من الخسائر ولعل الاقتصاد المعرفي وأنظمة المعلومات وتكنولوجيا البيئة من ضمن تلك المجالات ذات المستقبل الواعد في ظل العولمة.

اليوم وقد زالت الكثير من القيود والمخاوف التي أنتجتها الحقب السالفة ولم يعد التمييز بين الاستقلال والتبعية وارداً على الأقل بمفهومه السابق ولم تعد المساعدات رغم ما يشوبها من شوائب متاحة حيث انشغل الممولون في أنفسهم وأصبحوا بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بحاجة إلى من يساعدهم للخروج من عنق الزجاجة، نظراً لهذه التغيرات الجوهرية لم تعد التنمية المستقلة بمفهومها الذي أوردناه آنفاً خياراً وإنما ضرورة تملئها الظروف وتقتضيها تطلعات المواطنين.

خلاصة:

وصفوة القول، وحتى يتسنى للدول من تحقيق وتكريس مفهوم التنمية المستقلة بكل أبعادها ومجالاتها، فإنه لا بد وأن تتدخل بشكل منهجي مدروس كي تعزز من تراكم رأس مالها البشري والمادي ومن تطوير بنيتها التحتية وتشجيع المبادرة الفردية وتعزيز السلم الاجتماعي وحماية الحريات والعدالة الاجتماعية في توزيع ثمار النمو، وحماية الوسط الايكولوجي وخلق ظروف مواتية للبحث العلمي والابتكار التكنولوجي والتقانة. بشكل يتوازي ويتمشى مع ضرورات إحداث تكامل إقليمي وقومي عن طريق الدخول في شراكات من شأنها أن تكون عاملاً للعمل الوطني المستقل وعامل دفع له.

الهوامش والإحالات:

1. مفهوم التنمية: إعادة الاعتبار للإنسان، مقال متاح على الرابط الإلكتروني:
<http://mohdkottb.5u.com/ALTNMIA.HTM>
2. طه محمد بامكار قبسة، التنمية المستقلة الدروس المستفادة، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية على الرابط:
http://www.sudaneseonline.com/ar/article_23546.shtml
3. كتاب المشروع النهضوي العربي (المسودة الرابعة) - منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 45.
4. كتاب المشروع النهضوي العربي (المسودة الرابعة) - منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 46.
5. طه محمد بامكار قبسة، مؤشرات التنمية المستقلة، مقال متاح على الرابط الإلكتروني
http://www.sudaneseonline.com/ar/article_23426.shtml
6. إيهاب شوقي، القومية والتنمية المستقلة، مقال متاح على الرابط الإلكتروني:
<http://www.unitedna.net/showsubject.aspx?id=9512>
7. عبد الغفار شكر، المشروع النهضوي العربي في عام: التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية 2012، المؤتمر الرابع والعشرون للمؤتمر القومي العربي: 1 - 2 حزيران/يونيو 2013، القاهرة - مصر.
8. الغوث ولد الطالب جدو وسعد بوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مقال منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، خريف 2010، لبنان، ص ص: 13-17.